Available online at http://jgu.garmian.edu.krd

Journal of University of Garmian

https://doi.org/10.24271/garmian.169218

النَّقد النّحوي والصّرْفي عِنْدَ الأشْمُوني في شَرْحِهِ عَلى ألفيّة ابن مالك

كبرى جليل حسين

قسم اللغة العربية، كلية التربية. جامعة كرميان

Article Info

Received: May, 2019

Revised:May,2019

Accepted:May,2019

Keywords

الأشموني ، نَقَدَ ، والصّحِيْح ، ضَعِيف

Corresponding Author

Kubra.jalil@garmian.edu.krd

الخلاصه

ساعدَ النَّقدُ منْذُ بداياته الأوْلى على تنقيةِ اللغة العربية من الفسادِ الذي دخل إليها نتيجة اختلاط العرب بالأعاجم، وظهرَ ذلكَ في جهودِ العلماء الأوائل في نقدهم اللغوي، وكانوا يسعونَ من خلالِها إلى صحة الاستعمال من حيثُ: اللغة، والنّحو، والّصرف؛ لذا جاءَ هذا البحثُ الموسوم (النَّقد النّحوي والصّرْفي عِنْد الأشْمُوني في شَرْحِهِ عَلى ألفيةِ ابن مالك)؛ للتّعرف على المقدرةِ العلميةِ، والعقليةِ اللغوية التي يمتلكُها عالمٌ من علماء العربية في ميدان النَّقد ألا وهو(علي بن محمد بن عيسى الأشموني) (ت 900هـ) ، كما ويهدفُ إلى التّعرف على طريقةِ تعاملهِ مع آراء اللغويينَ الذينَ تعرّضَ لجلِّ آرائهم بالنَّقد ، وطبيعة المنهج الذي اتّبعه في نقده إيّاهم، متبعة لذلك المنهج الوصفي التحليلي .

المقدمة

يُعدُ كتاب (شرح الأشموني على ألفية ابن مالك) من الكتبِ المشهود لها عند الباحثينَ والدارسينَ ، وإنّ مَنْ يقرأُ هذا الكتاب يجدُ فيه فكراً نقديّاً يستدعي الوقوف عنده، لذا جاءَ البحثُ للتّعرف على الملامح النَّقديةِ عندهُ.

وأمّا منهج الدراسةِ فيمكن تلخيصه بما يأتي:

1- اقتصر البحث على إيراد مسائل النَّقد على مستويينِ من مستوياتِ دراسة اللغة هما : النّحو ، والصّرف. والمسائل التي عُرِضتْ في هذا البحث هي مسائلُ انتقائيةٌ وليستْ إحصائيةً.

2- منهجنا إيراد قول الأشموني بعد ذكر المسألة، ثُمّ ذكر آراء اللغويين في تلك المسألة ؛ ليتسنى لنا معرفة الصّواب في الحكم من الخطأ.

وعلى هذا اقتضتْ طبيعة البحثِ أنْ تُقسم على مبحثين تسبقها المقدمة والتّمهيد وتنتهي بالخاتمة، أمّا التمهيد فقد درسْتُ فيه مفهوم النَّقد اللغوي، وأمّا المبحث الأوّل: فاتّخذ من (منهج الأشموني في النَّقد) عنواناً له ، وفيه مطلبان: الأوّل: معاييره في النَّقد، والثّاني: مصطلحاته النَّقدية. وأمّا المبحث الثّاني : فكان مخصصاً لـ(مجالات نقده) وفيه مطلبان: الأوّل : المسائل النّحوية ، والآخر: المسائل الصّرفية .

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين.

التّمهيد

مفهوم النَّقد اللغوي

إنّ النَّقدينِ النّحوي والصّرفي جزءانِ أساسيانِ مِنَ النَّقد اللغوي، وقدعرّف النَّقد علماء كثيرون بتعريفاتٍ كثيرة معتمدينَ على مادتهِ اللغوية التي هي (نقدَ، ينقدُ ، نقداً). ومنهم الخليل(ت 170هـ) قائلاً: " النَّقد : تمييز الدراهم وإعطاؤها إنساناً وأخذها. والانتقاد والنَّقد : ضرب جوزة بالإصبع لعباً" [1].

إنّ النَّقدَ اللغوي ينقد النّص بكل ما فيهِ مِن شؤون تعودُ على اللغةِ ، قال الدكتور نعمة العزاوي: "إنّ النَّقدَ اللغوي دون سواهُ

من النَّقد الأخرى ، هو الذي يلائمُ هذه الظاهرة ؛ لارتباطهِ الوثيق بأداتها الخام، ومادتها الأوّلية، أعني اللغة. على أنّ النّاقد اللغوي يعرضُ لغةَ النّصِ على ضربينِ من المقاييسِ : يتكفّل الأوّل ببيان مواضع الجودة والرداءة في تلك اللغة ، ويتكفّل الآخر بتشخيص الخطأ فيها والإرشاد إلى الصّواب . وكلّ المقياسينِ متمم للآخر، ولا تصحّ عملية النَّقد اللغوي إلّا بالرجوع إليهما" [2].

إنّ النَّقد النّحوي يُعنى بالأمور النّحوية التي يتصفُ بها النّص من ناحية: آليات البناء، وسلامة التركيب، وصحة التّأليف أو ركاكته أو امتناعه .قال الدكتور داوود سلّوم : "إنّ النَّقد النّحوي هو أقدم أنواع النَّقد عنْدَ الإسلاميينَ فإنّ أوّلَ فساد اللغة جاءَ من اختلالِ النّحو والصّرف" [3].

وبما أنّ النّحو هو الرّكنُ الأساسي في اللغة، فقد أصبح النَّقد النّحوي من أبرز جوانب النَّقد اللغوي ، إذْ من خلاله يُحكمُ بالحسن والجودة أو بالقبح والرداءة على توجيهات النّحاة للمسائل النّحوية، وصولاً إلى الرأي الصائب الذي يتفقُ مع قواعد اللغةِ والمألوف من نظامِها اللغوي السّليم ، ويستندُ ذلكَ الحكم على أدلّةٍ وحججٍ مختلفة [4] .

وأمّا النَّقد الصّرفي فيتعلقُ بنقدِ بنية الكلمة، وما حدثَ فيها من خروجٍ على الصيغِ الصّرفية المألوفة، مِن اشتقاقٍ وتصغيرٍ، وتضعيفٍ، وصيغِ الجمعِ والحكم عليها بالصّواب أوالخطأ .

المبحث الأوّل : منهج الأشموني في النَّقد

المطلب الأوّل / معاييره في النَّقد

أوّلاً : الاستدلال بأصول النّحو: ويتضمن:

1/ السّماع

يأتي السّماع في مقدمةِ أدلّة النّحو، ويضمُ المدونة العربية الفصيحة، وهو أيضاً دليلٌ عقلي نقلي ، يتصدر مصادر النّحو لقوة دليله، وهو ما نُقِلَ عن العرب الفصحاء بحكم نطقهم لغتهم كما هي، وهذا ظاهرٌ من خلال قولِ ابن الأنباري (ت577هـ): " النّقلُ هو الكلامُ العربي الفصيح المنقول بالنّقل الصّحيح، الخارج عن حدِّ القلةِ إلى حدِّ الكثرة" [5].

واتفقَ العلماءُ والباحثونَ في مجال النّحو واللغة على أنّ السّماع هو الخطوة الأولى التي سبقتِ القياس، وعلى ذلك فالسّماعُ أصلٌ والقياسُ قائمٌ عليه [6] .

ويضمُ السّماعُ القرآن الكريم وقراءاته، والأحاديث النبوية، وكلام العرب مِنَ الشّعر والنّثر قبل بعثة النبي(صلى الله عليه وسلم) وفي زمنهِ ، وبعده إلى أنْ فسدتِ الألسنةُ بكثرة المولدينَ نظماً ونثراً [7] .

1- القرآن الكريم

يُعد القرآنُ الكريم أوّل مصدرٍ مِن مصادر السّماع ، هذا لأنّه يقعُ في أعلى مراتب الفصاحة والبلاغة ؛ لذا عدّه العلماءُ والنّحاة المصدر الأوّل الذي يُستشهَدُ ويُحتَجُ به في التّقعيد النّحوي ، والقرآن " هو ما نُقِلَ إلينا بين دفتي المصحف على الأحرف السبعة المشهورة نقلاً متواتر"[8] .

وجعلَ الأشموني النّصَ القرآني معياراً مِنْ معاييره النَّقدية ومِنْ ذلكَ نقده رأيَ الفراء(ت207هـ) قائلاً: "زعمَ الفراءُ بأنَّ لفظَ "أَجْمَعِيْنَ" تفيدُ اتحادَ الوقت والصّحيح أنّها كـ" كُل" في إفادة العموم مُطلقًا بدليل قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[9]"[10] .

اختلفَ العلماءُ في دلالةِ (أَجْمَع) هَلْ تفيدُ وقوعَ المؤكد بها دُفْعَةً واحدةً أمْ هي لمُطلق العمومِ ، ولا تقتضي الاتحادَ في الزّمانِ؟ على قولينِ :

القول الأوّل: إنّ (أَجْمَع) تفيدُ وقوعَ المؤكد دُفْعَةً واحدةً، فإذا قلتَ: (رأيتُ القومَ أَجْمَعِيْن) ، فمعناه : أنّك قد رأيتَهم في وقتٍ واحدٍ، دفعةً واحدةً. وإليه ذهبَ طائفةٌ من النّحاة [11]، ونقله ابنُ مالك والأشموني عن الفراء [12].

القول الثّاني: إنّ (أَجْمَع) لا تقتضي وقوعَ المؤكد بها دُفْعَةً واحدةً وإنّما هي كـ(كُل) في إفادة العموم مُطلقاً، فلا تقتضي الاتحاد في الزّمان، وهذا ما صَحَّحهُ الأشموني بدليل[13] قوله تعالى: ﴿وَلَأُغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ وما ذهبَ إليه الأشموني هو الرّاجح؛ لأنّه معلومٌ أنّ غوايتهم لنْ تقعَ في وقتٍ واحدٍ.

ولا بُدّ من القول أنّ أقوى ما يعترضُ على القول الأوّل أنّهُ لو كانَ المرادُ بـ(أَجْمَع) الدّلالة على الاتحادِ في الزمانِ، ووقوع المؤكد دفعة واحدة، لصحّ انتصابها على الحالِ، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾[14] أي: في حالِ اجتماعِهم، ولكن المسموع: (جاء القومُ كلّهم أَجْمَعُونَ) فأعربوهُ بإعرابِ ما قبله، فدلّ ذلك على أنّهم قد أرادوا به التوكيدَ لا الحال[15]؛ لأنّ لفظ (أَجْمَع) لا يصحُّ عند النّحاةِ نصبهُ على الحالِ خلافاً للفراء[16] .

2- القراءات القرآنية

قال السيوطي: " فكلّ ما وردَ أنّه قُرئ به جازَ الاحتجاجُ به في العربية، سواء كانَ متواتراً، أم آحاداً، أم شاذاً. وقد أطبقَ الناسُ على الاحتجاجِ بالقراءاتِ الشّاذةِ في العربيةِ إذا لم تخالفْ قياساً معلوماً، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإنْ لم يجزِ القياس عليه، كما يحتج بالمُجمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه، ولا يُقاسُ عليه... وما ذكرته من

الاحتجاج بالقراءة الشّاذة لا أعلمُ فيه خلافاً بين النّحاةِ، وإنْ اختلف في الاحتجاجِ بها في الفقه"[17].

واعتمدَ الأشموني في أحكامهِ النَّقديةِ على القراءاتِ القرآنيةِ في تثبيتِ قاعدةٍ نحويةٍ، أو ترجيحِ حكمٍ على آخر. ومِنْ ذلك نَقدهِ من قالَ إنّ "حاشا" التّنزيهية فعلٌ حينَ عرضَ لأنواعها قائلاً :

"والثّاني: تكونُ تنزيهيةً، نحو: ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [18] وليستْ حرفاً؛ قال في التّسهيل: بلا خلاف، بل هي عند المبرد وابن جني والكوفيينَ فعلٌ، قالوا: لتصرفهم فيها بالحذف، ولإدخالهم إيّاها على الحرفِ؛ وهذان الدليلانِ ينفيانِ الحرفيةَ ولا يثبتانِ الفعليةَ، قالوا والمعنى في الآية جانبَ يوسفُ المعصيةَ لأجلِ اللهِ، ولا يتأتى

مثلُ هذا التّأويل في ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [19] والصّحيح أنّها اسمٌ مرادفٌ للتنزيه منصوبٌ انتصاب المصدر الواقع بدلاً مِنَ اللفظ بالفعل " [20].

قسّمَ النّحاة (حَاشَا) على ثلاثةِ أقسام:

الأوّل: تكونُ استثنائيةً، وقد وقعَ الخلافُ فيه بينَ الاسمية والفعلية.

الثّاني: تكونُ تنزيهيةً نحو قولهم : "حَاشَا لزيدٍ" .

الثالث: أنّها تكونُ فعلاً متعدياً متصرفاً، تقول: "حَاشيْتُه"؛ بمعنى: اسْتَثْنيْته [21].

واختلف النّحويون في (حَاشَا) التنزيهيةِ هلْ هي اسمٌ أم فعلٌ ؟ على مذهبينِ :

المذهب الأوّل: أنّ (حَاشَا) التنزيهية (فعل): نسبهُ الأشموني إلى المبرد(ت285ه) وابن جني(ت392ه) والكوفيين[22]، وإليه ذهبَ

الزّجاج(ت311ه) بقوله: " فالمعنى في ﴿ حَٰشَ لِلَّهِ ﴾ [23]: برأهُ الله من هذا"[24] ويحتجُّ أصحاب هذا المذهب بدخولها على الحرف ، وكذلك التّصرف فيها بالحذف، أي إنّ (حَاشَا) قد تُحذفُ منهُ الألف الأوّلى والثّانية ، فيقال: "حَشَا" بحذف الأوّلى، أو "حَاش" بحذف الثّانية[25] .

وردّ الأشموني هذينِ الدليلينِ؛ لأنّهما ينفيانِ الحرفيةَ ولا يثبتانِ الفعليةَ ، وإنّ حذفَ الألف الأوّلى والثانية هما لغتان في(حَاشَا) التنزيهية [26] .

المذهب الثّاني: إنّ (حَاشَا) التنزيهية (اسم) وإليه ذهبَ الكثيرُ من النّحويينَ منهم: ابن الحاجب (ت646ه) [27]، والرضي(ت686ه) [28]. وابن هشام(ت761ه) [29] ، وهو ما صَحَّحهُ الأشموني موافقاً بذلك ابن مالك، ودليلهُ في ذلك قبوله علامتي التنوينِ، والإضافةِ، وكلاهما، مِنْ خصائص الاسم كما تبيّن مِن خلال احتجاجه بالسّماع بقراءتين[30] :

الأوّلى: قراءة ابن مسعود(ت32ه) "حَاشَ اللهِ" بالإضافة، كمعاذَ اللهِ، وسُبحانَ اللهِ.

الثّاني: قراءة أبي السمال: "حَاشًا لله" بالتنوين، أي: تنزيهاً لله، كما يُقالُ: "رعياً لزيد" [31].

3- الشّعر

إنّ المتتبع لشواهدَ مِنْ كلامِ العرب يجد إنّ الشّواهدَ الشّعرية غالبة على الشّواهد النّثرية، وهذا ما يُفسِرُ أنّ "المأثور عنهم من جيد الشّعر كان أضعاف ما أُثر عنهم مِنْ جيّد النّثر، ذلك بأنّ الشّعر كان ديوان العرب، به عُرِفتْ مآثرهم، وحُفِظتْ أنسابهم، والقلب إليه أنشطُ، والذهن إليه أحفظُ، واللسان إليه أضبطُ"[32].

لقد استعانَ الأشموني بالشّعر، وجعلهُ معياراً لنقدهِ اللغوي في مواضعَ متعددةٍ منها: حكمه على المصدر إذا أُضِيفَ إلى مرفوعهِ ومنصوبهِ قائلاً: " ذهبَ ابنُ برهان وابنُ الطراوة(ت528ه) إلى أنّ إضافةَ المصدر إلى مرفوعهِ أو منصوبهِ غير محضة، والصّحيح أنّها محضةٌ"[33].

اختلف النّحويونَ في إضافة المصدر إلى مرفوعهِ أو منصوبهِ على مذهبينِ :

الأوّل: إنّ إضافتَها محضة، وهو قولُ جمهور النّحويين.

الثّاني: إنّ إضافتها غيرُ محضةٍ، وإليه ذهبَ ابنُ برهان وابنُ الطراوة ولكلٍّ منهما دليلهُ فدليلُ ابن برهان إلى أنّ المجرورَ بالمصدر مرفوعُ المحلِ أو منصوبه نحو قولنا : "قيامُ زيدٍ "، و"أكلُ الطّعامِ". ومن هُنا فالمصدر يشبهُ الصفة وإضافة الصفة غير محضة [34]، أمّا ابن الطراوة فدليلهُ بأنّ عملَ المصدر بالنيابةِ عن الفعل وعمل الصّفة المشبهة ، والعمل بالنيابة أقوى من العمل بالشّبه بدليلِ اختصاصِ الصّفة ببعض الأزمنة، والمصدر غير مختصٍ بزمنٍ دون آخر، وإذا كان المصدرُ أقوى كانَ الحكمُ له بحكم الفعل في عدم التّعريف أوْلى [35] .

والصّحِيح عِندَ الأشموني مذهب الجمهور مُحتجّاً لورود السّماعِ بنعتهِ بالمعرفةِ كقول الشّاعر:

إنّ وجْدِي بِك الشّديدَ أَرَانِي عاذرًا فيكَ مَنْ عَهدْتُ عذولاً [36]

2- **القياس**

عرّفه أبو البركات الأنباري(ت577ه) في كتابه (الأغراب في جدل الإعراب) قالَ: " حملُ غير المنقول على المنقول إذا كانَ في معناهُ، كرفعِ الفاعل، ونصبِ المفعول في كلّ مكانٍ، وإنْ لم يكنْ كل ذلك منقولاً عنهم ؛ وإنّما لما كانَ غير المنقول عنهم مِنْ ذلك في معنى المنقول كانَ محمولاً عليه، وكذلك كلّ مقيسٍ في صناعةِ الإعراب"[37].

وعرّفه الشّريف الجرجاني (ت816ه) بقوله: " القياسُ في اللغةِ عبارة عن التّقدير، وهو عبارة عن ردّ الشّيء إلى نظيره"[38].

ومِنْ ذلكَ نقده من قالَ بجوازِ تقديم خبر (لَيْسَ)عليها محتكماً في نقدهِ بالقياس على النظير فـ(لَيْسَ) عندهُ نظير(عَسَى) قائلاً: " منع مَنْ منع أنْ يسبقَ الخبرَ ليسَ اصْطِفي، أي: اختيرَ. وهو رأي الكوفيين، والمبرد، والسّيرافي،والزّجاج، وابن السّراج، والجرجاني، وأبي علي في الحلبيات، وأكثر المتأخرين؛ لضعفها بعدم التّصرف، وشبهها بـ"ما" النّافية. وحجة من أجازَ قوله تعالى: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ لما علمَ مِن أنّ تقديمَ المعمولِ يُؤذنُ بجوازِ تقديم العامل ، وأُجيب بأنّ معمولَ الخبر هنا ظرف، والظّروف يتوسعُ فيها، أيضاً فإنّ "عَسَى" لا يتقدمُ خبرها إجماعاً؛ لعدمِ تصرّفها مع عدم الاختلاف في فعليتها؛ فـ(ليس) أوْلى بذلك، لمساواتها لها في عدم التّصرف مع الاختلاف في فعليتها" [39].

اختلف النّحويون في تقديم خبر (لَيْسَ) عليها على مذهبين:

الأوّل : مذهبُ البصريينَ الذين يجيزونَ تقديم خبره عليه محتجّينَ بقوله تعالى : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾[40]، وشاهدهم في هذه الآية لم يكنْ تقديم خبر (لَيْسَ) عليها وإنّما هو تقديم معمول خبر(لَيْسَ) عليها فـ ﴿ يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ يتعلق بـ ﴿ مَصْرُوفًا ﴾ وقد قدّمه على (لَيْسَ) ، وحجّتهم في ذلك: أنّه لو لم يجزْ تقديم خبر (لَيْسَ) على (لَيْسَ) لمَا جاز تقديم معمول خبرها عليها؛ لأنّ المعمولَ لا يقعُ إلّا حيثُ يقعُ العامل[41].

الثاني: مذهبُ الكوفيينَ الذين لا يجيزونَ تقديم خبر لَيْسَ عليها، وأخذَ به المبردُ من البصريينَ[42] وأبو البركات الأنباري[43]، ووافقهم الأشموني؛ لأنّ (لَيْسَ) عنده نظير (عَسَى) في كونهما فعلين جامدين على رأي من قال بفعلية (عَسَى)، فكما أنّ (عَسَى) لا يتقدمُ خبرها عليها كذلك (لَيْسَ) [44].

3-**الإجْمَاع**

هو أحدُ أصول اللغة المختلف فيها ، والمرادُ بهِ إجماع نحاة أهل البلدين: البصرة والكوفة[45].

وقد عرّفَتْهُ خديجة الحديثي رحمها الله- بقولها: "هو اتفاقُ العرب أو النّحاة على أمرٍ من الأمور أو صورة من صورِ التّعبير"[46].

ومِن احتجاجِ الأشموني بالإجماع نقده الأخفش(ت215ه) عندما ذكرَ أنّه يجوزُ أنْ يُعاملَ غير "عَلِم" و"رَأى" مِنْ أخواتهما القلبية الثنائية معاملتهما في النّقل إلى ثلاثةٍ بالهمزة، قائلاً: "فيُقال على مذهبه: "أظنَنْتُ زيداً عمراً فاضلاً"، وكذلك "أحسَبْتُ"، و"أخلْتُ"، و"أزْعَمْتُ". ومذهبهُ في ذلك ضعيفٌ؛ لأنّ المتعدي بالهمزة فرع المتعدي بالتّجرد، وليسَ في الأفعال متعد بالتّجرد إلى ثلاثة فيحمل عليه متعد بالهمزة، وكان مقتضى هذا ألا يُنقل "عَلِمَ" و"رَأى" إلى ثلاثةٍ، لكنْ وردَ السّماع بنقلهما فقُبِل، ووجبَ ألّا يُقاس عليهما، ولا يُستعمل استعمالها إلا ما سُمع. ولو ساغَ القياسُ على "أعْلَمَ" و"أرَى" لجازَ أنْ يُقالَ: "ألبسْتُ زيداً عمراً ثوباً"، وهذا لا يجوزُ إجماعاً " [47].

اختلفَ النّحويونَ في التّعديةِ بالهمزةِ بين القياسِ والسّماعِ على عدّة أقوال:

1- إنّه سماعٌ في الفعل اللازم والمتعدي. فلا يُقال منه إلّا ما قالتهُ العربُ والحجّة في ذلك أنّ النّقلَ بالهمزة لم يُكثر كثرةً توجبُ القياس عليه، وهو قولٌ منسوبٌ إلى المبرد[48].

2- إنّه قياسٌ في اللّازم والمتعدي. قال أبو حيّان(ت745ه): وهو مذهبُ أبي الحسن الأخفش، وظاهرُ مذهب أبي علي(ت377ه)[49]. وذكر ابنُ أبي الربيع(ت688ه) أنّ أبا علي الفارسي يذهبُ إلى أنّ النقلَ بالهمزة سماعٌ في المتعدي، قياسٌ في اللازم، وقال: إنّه ظاهرُ قوله [50].

والظّاهر كما يبدو لي أنّ ما ذكرهُ أبو حيّان هو الصّحيح ، وهو أنّ قياسيةَ النّقل بالهمزة في اللازم والمتعدي هو ظاهر قول أبي علي، وهذا ما فهمهُ ابن الطرواة في الإفصاح حيث قال: "أجازَ في هذا الباب :أضربْتُ زيداً عمراً ، ويُقاس عليه : أقبلْتُ خالداً بكراً ، وأنصحتُ سَلْمى جملى، ونحوه مما لم يرِدْ به نظمٌ ولا نثرٌ، ولا التبسَ به فكرٌ، إلّا حملاً على ما ليسَ من بابٍ "[51].

وذهبَ أبو عمرو بن العلاء(ت154ه) وجماعةٌ إلى أنّ النّقلَ بالهمزة قياسٌ في كلّ فعلٍ إلّا في بابِ (عَلِمَ)[52]، أي في الفعل اللازم والمتعدي إلى واحدٍ؛ لأنّ همزةَ النّقل في باب (عَلِمَ) أوصلتْ (عَلِمَ ورَأى) إلى مفعولٍ ثالث[53].

وظاهرُ مذهب سيبويه أنّ النّقلَ بالهمزة قياسٌ في اللازم سماعٌ في المتعدي هذا ما نصّ عليه ابنُ أبي الربيع [54] وغيره [55].

واستنتجَ ابنُ أبي الربيع على مذهبِ سيبويه في موضعين من كتابهِ الأوّل: قوله: "لأنّه ليسَ كلُّ فعل يجيء بمنزلة أَوْلني قد تَعدّى إلى مفعولين، فإنّما عَلَيَّ بمنزلة أَوْلني، ودُونَكَ بمنزلة خُذْ. لا تقول: آخِذْني درهماً ولا خُذْني درهماً" [56].

والثّاني: هو فيما لا يتعدى ، وذكرَ فيه أنَّ النقلَ بالهمزة كثير[57].

إنّ الأرجحَ عند الأشموني من المذاهب هو مذهب سيبويه مِنْ أنّ النّقل بالهمزةِ سماعٌ في المتعدي. والمَجمع على تعديتهِ إلى ثلاثةٍ هما: (أعْلَم وأرَى) المتعديانِ بدون همزةٍ إلى اثنين وألحق بهما سيبويه (نبّأ) [58] وزاد غيره (أنْبَأ) و(خبّرَ) و(أخْبَرَ) و(حدّثَ)[59]،

وألحق الأخفشُ (ظنّ) وأخواتها، ضعفَهُ الأشموني ورأى أنّ النّقلَ بالهمزة سماعٌ في المتعدي لثلاثة مفاعيل ولايجوزُ القياس عليه؛ لأنّهُ لو جازَ القياس عليه لجازَ أنْ يُقال: "ألبسْتُ عمْراً زيداً ثوباً" وهذا لا يجوزُ إجماعاً.

المطلب الثّاني : مُصْطَلَحاتُه النَّقدية

استعملَ الأشموني مصطلحاتٍ كثيرةً لبيانِ موقفه النَّقدي من أصحاب تلكَ الآراء ومن هذه المصطلحاتِ :

أوّلاً: مصطلحات القبولِ والاستحسانِ

وهذا ضربٌ مِنَ النَّقد الذي تصحّ تسميته بـ(الإيجابي)، لقد استعملَ الأشموني صيغاً كثيرةً لبيان قبوله واستحسانهِ وترجيحهِ لكثيرٍ مِنَ المسائل اللغوية والنّحوية التي تناولها بالدّرس والنَّقد، ومِنْ ذلك :

(جَيّد)

وقد ذكرها عِنْدَ تعقيبهِ على المواضع التي يجوزُ فيها رفعُ الاسم المتقدم ونصبه قائلاً: "فرفعُ "زيدٌ" بالابتداء في قولك: "زيدٌ ضَرَبْتُه" أرجحُ مِنْ نصبهِ بإضمارِ فعلٍ، ونصبهُ عربيّ جيّدٌ، خلافاً لِمَنْ منعهُ"[60].

(أَقْوى)

وردتْ هذه اللفظة عندما تحدّث عن أصلِ (ثُبَة) إذ قال: "وأصل ثُبَة -وهي الجماعة- ثُبُو، وقيل: ثُبِي، من ثبِيت، أي: جُمِعتْ، والأوّل أقوى وعليه الأكثر، لأنَّ ما حُذِفَ من اللاماتِ أكثرُ واو"[61] .

(أَوْلى)

ووردتْ هذه اللفظة في كلامهِ على تكرارِ (إلّا) مع الاستثناء المفرغ وأيّ المستثنياتِ ينشغلُ به العامل قائلاً: " سوى ذلك الواحد الذي أشغلتَ بهِ العاملَ "مغني" فنقول: "ما قام إلّا زيدٌ إلّا عمراً إلّا بكراً "، و"ما ضربْتُ إلّا زيداً إلّا عمراً إلّا بكراً "، و"ما مررْتُ إلّا بزيدٍ إلا عمراً إلّا بكراً "؛ ولا يتعيّن لإشغال العامل واحدٌ بعينهِ، بل أيّها أشغلتهُ به جازَ. والأوّل أوْلى"[62].

(والصّحِيح)

وقد ذكرَه الأشموني في مواضعَ متعددةٍ من كتابهِ، ومن ذلكَ ماجاءَ في أحدِ تلك المواضع في كلامهِ على أصل (ويكأنّ) قائلاً: " ذهبَ أبو عمرو بن العلاء إلى أنَّ الأصلَ وَيْلَك فُحذِفتِ اللام لكثرة الاستعمال، وفتح أن بفعلٍ مضمرٍ كأنّهُ قالَ: ويْك اعلمْ أنَ، وقال قطربُ (ت206هـ): قبلها لام مضمر والتقدير: ويْك لأنّ، والصّحيح الأوّل" [63].

أَقْرَب

وردَ هذا المصطلح في ترجيحهِ المعنى الاصْطِلاحي لـ(الإعراب) قائلاً: " أمّا في الاصْطلاحِ ففيهِ مذهبانِ: أحدهما أنّه لفظي، واختارهُ النّاظمُ ونسبهُ إلى المحققين، وعرّفه في التّسهيل بقولهِ: ما جِيء بهِ لبيان مقتضى العامل مِنْ حركةٍ أو حرفٍ أو سكونٍ أو حذفٍ. والثّاني: أنّه معنوي والحركات دلائل عليه، واختارهُ الأعلمُ وكثيرون. وهو ظاهر مذهب سيبويه، وعرّفوه بأنّه: تغييرُ أواخرُ الكلم لاختلافِ العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، والمذهب الأوّل أقرب إلى الصّواب؛ لأنّ المذهب الثّاني يقتضي أنَّ التغييرَ الأوّل ليس إعراباً؛ لأنّ العواملَ لم تختلفْ بعد، وليس كذلك"[64]

ثانياً: مُصْطَلَحات الرفضِ والتّضعيفِ

استعملَ الأشموني طائفةً من الألفاظِ التي يعبرُ بها عن رفضهِ أوتضعيفهِ لآراء اللغويينَ التي تعرّضَ لها بالنَّقد، ومن هذه الألفاظ:

سَهْو

استعملها في نقدهِ لرأي ابن مالك في جوازِ تقديم التّمييز على عاملهِ المتصرفِ قائلاً: " مِمّا استدلّ به النّاظم على الجواز قوله "من الطّويل":

رَدَدت بمثلِ السّيد نَهْدٍ مُقَلّصٍ كَمُيْشٍ إذا عِطْفَاهُ ماءً تحلّباً[65]

وقوله "من الطويل":

إذا المرءُ عيْناً قرَّ بالعيشِ مُثْرياً ولم يُغْنَ بالإحسانِ كانَ مُذَمَّما[66]

وهو سَهْو منهُ ؛ لأنّ "عِطْفَاهُ "و"المرءُ " مرفوعانِ بمحذوف يفسرهُ المذكور، والنّاصب للتّمييز هو المحذوف" [67].

غَلَط

وهي إحدى الألفاظِ التي استعملها في مواضعَ متعددةٍ من كتابهِ، فقد استعملها وهو يتكلمُ على الشّروط التي يجبُ توفرها في الجملة التي تقعُ حالاً قائلاً: " أحدها: أنْ تكونَ خبريةً، وغَلَط من قال في قولهِ "من السريع":

أطلبْ ولا تَضَجّر مِنْ مطلبٍ "فآفةُ الطّالبِ أنْ يَضَجِرا [68].

إنَّ "لا" ناهية والواو للحال، والصّواب أنّها عاطفةٌ مثل: ﴿ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ ﴾[69].

الثّاني: أنْ تكونَ غيرَ مصدرةٍ بعلم استقبال، وغلطَ من أعربَ "سَيَهْدِيْن" من قوله تعالى: ﴿ إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهۡدِينِ ﴾[70] حالاً"[71].

وهو مَرْدُودٌ

وردتْ هذه الجملةُ في نقدهِ لما ذهبَ إليه أبو علي الفارسي بأنّ

دخولَ الباء مخصوص بـ(ما) الحجازية قائلاً: " لا فرقَ في دخول الباء في خبر "ما" بين أنْ تكونَ حجازية أو تميمية، كما اقتضاه إطلاقه، وصرّح به في غير هذا الكتاب، وزعمَ أبو علي أنّ دخول الباء مخصوص بالحجازية، وتبعهُ على ذلك الزّمخشري(ت538هـ)، وهو مَرْدُودٌ ؛ فقد نقلَ سيبويه ذلك عن تميمٍ، وهو موجودٌ في أشعارِهم؛ فلا التفاتَ إلى من منعَ ذلك" [72]

وهو فاسدٌ

استعملَ هذه الجملةَ في نقده رأي الأخفش حينَ ذهبَ إلى أنّ جمعَ المؤنث السّالم يُبنى في حالةِ النّصبِ قائلاً: "ما كانَ جمعًا بسبب ملابسته للألف والتاء، أي: كانَ لهما مدخلٌ في الدّلالة على جمعيّتهِ "يُكْسَرُ فِي الجَرِّ وَفِي النّصبِ مَعاً" كسر إعرابٍ، خلافًا للأخفش في زعمهِ أنّه مبني في حالةِ النّصبِ، وهو فاسدٌ؛ إذ لا موجبَ لبنائهِ"[73].

وعلّلَ نصبَه بالكسرة بدل الفتحة " ليجري على سُنن أصلهِ، وهو جمعُ المذكر السّالم، في حملِ نصبهِ على جرّه"[74].

وهو ضعيفٌ

وردتْ هذه الجملة في تعقيبهِ على توجهاتِ النّحويينَ لاسمِ الإشارة (هُنَا) إذا وقعتْ بعد (ولَاتَ) كما في قول الشّاعر:

حَنَّتْ نَوَارُ وَلَاتَ هَنَّا حَنَّتِ[75].

فقد قال:" تكونُ "هُنَا" اسم "لاتَ"، و" حَنَّتِ " خبرها على حذفِ مضافٍ، والتّقدير: وليسَ الوقتُ وقت حنين، وهذا الوجه ضعيفٌ"[76].

وضعّفهُ الأشموني لسببينِ:

أحدهما: إنّ فيه إخراج "هُنا" عن الظّرفية، وهي من الظّروف التي لا تتصرفُ

الثّاني : عملتْ "لاتَ" في معرفةٍ، وإنّما تعملُ في نكرةٍ[77].

المبحث الثّاني: مَجَالاتُ نَقْدِه

تطرّق الأشموني في شرحهِ على الألفيةِ إلى نقْدِ الكثيرِ من المسائل النّحْويةِ والصّرفيةِ

المطلب الأوّل : المَسَائل النّحوية

المسألة الأوّلى: بَلْه بين الاسمية والحرفية

قالَ الأشموني حينَ عرضَ لحروفِ الجرّ مُنبهاً: " وزعمَ الأخفشُ أنّ "بَلْهَ" حرف جر بمعنى "مِنْ"، والصّحيح أنّها اسمٌ" [78].

ذكر النّحاة لـ "بَلْهَ" عدة أوجه :

الأوّل: إنّها اسمُ فعلٍ بمعنى دَعْ، فتنصب المفعولَ، وهي مبنيةٌ، نحو: بَلْه زيداً.

الثّاني: إنّها مصدرٌ بمعنى التّرك، النائب عن اتركْ، فتستعملُ مضافةً، نحو: بَلْه زيدٍ.

الثالث: إنّها اسمٌ مرادفٌ لـ(كيفَ) الاستفهامية، وتعربُ خبر مقدم وما بعدهُ مبتدأ مؤخر

الرابع: إنّها من أدواتِ الاستثناء فيجوزُ نصب ما بعدها على الاستثناء نحو: أكرمْتُ العبيدَ بَلْهَ الأحرارَ، وهو مذهبُ الكوفيينَ، ومذهبُ جمهور البصريينَ أنّها لا يستثنى بها، وأنّهُ لا يجوزُ فيما بعدها إلّا الخفض.

الخامس: أنّها حرفُ جرّ بمعنى "مِنْ" وهو قولُ الأخفش[79].

وصحّحَ الأشموني اسميتها؛ لتعددِ أوجهها في الكلام، بخلاف كونها حرف جرّ والذي انفردَ به الأخفشُ وروي بالأوجه الثلاثة السابقة في قول الشاعر [80]:

تَذَرُ الجَماجِم ضاحِيًا هاماتُها بَلْه الأكُفَّ كأنّها لم تُخْلَق

بنصب (الأكف) على أنّ (بَلْهَ) اسم فعل، وبجره على أنّها مصدر، وبرفعه على أنّها بمعنى (كيفَ)[81].

المسألة الثّانية : هل "إمّا" نظير "أو" في العطف والمعنى ؟

قالَ الأشموني حينَ عرضَ موضوعَ (أَوْ) العاطفة: "ومثل "أو" في القصد "إمّا" "الثّانية في نحو" تزوجْ إمّا ذي وإما النائية"، و"جاءني إمّا زيدٌ وإما عمرٌو" [82] ، ثُمّ قالَ مُنَبِهاً : "ظاهره أيضًا أنّها مثلُ "أو" في العطف والمعنى، وهو ما ذهبَ إليه أكثرُ النّحويين، وقال أبو علي وابنُ كيسان وبرهانُ: هي مثلها في المعنى فقط، ووافقهم الناظم، وهو الصّحِيح، ويؤيده قولهم: إنّها مجامعةٌ للواو لزومًا، والعاطف لا يدخلُ على العاطف"[83].

اختلفَ النّحويونَ في كونِ (إمّا) حرف عطف على مذهبينِ:

1- إنّها من حروفِ العطفِ ، وهو مذهبُ بعض النّحويينَ [84].

2- إنها ليست من حروف العطف وهو مذهبُ الفارسي قائلاً: " وإمّا بمنزلة (أو) في أنّها تكونُ لأحد الأمرينِ أو الأمور، إلّا أنّها تُؤذن بأنّهُ مبني الكلام على الشّك، و(أو) قد يجوزُ فيها أنْ يكونَ المعنى وقعَ على اليقينِ ، ثُمّ أدركَ الشّكَ بعد، وليستْ (إمّا) بحرفِ عطف؛ لأنَّ حروفَ العطفِ لا تخلو مِنْ أنْ تعطفَ مفرداً على مفردٍ أو جملةً على جملةٍ ، وأنت تقولُ : ضربْتُ إمّا زيداً وإمّا عمراً فتجدها عاريةً وإمّا عمْراً ولا يجتمعُ حرفا عطفٍ لمعنى" [85] وإليه ذهبَ جماعةٌ مِنَ النّحويينَ [86] وذكروا أنّها تأتي لمعانٍ أخرى منها التّخيير نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾[87] ، والإبهام شرط أنْ تسبقَ بجملةٍ خبريةٍ كقوله تعالى: ﴿ إِمَّا يُعَذِّبَهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ ﴾[88]، والإباحة شرط أنْ تسبقَ بطلبٍ نحو " كُلْ إمّا تمراً وإمّا سمكاً [89]، وصحّحهُ

الأشموني ودليله على صحةِ هذا المذهب دخول حرف العطف عليها ولا يجتمع حرفا عطفٍ وإنّما جعلوها مِنْ حروفِ العطفِ لملازمتِها الواو .

المسألة الثالثة: هل يُمنعُ مِنَ الصّرف ما كان على وزن "فَعْلَان" لا مؤنثَ له؟

قال الأشموني : " ومنع صرف الاسم أيضًا زائدًا فَعْلَان وهما الألف والنون "فِي وصفٍ سَلِمْ مِن أنْ يُرَى بتاءِ تأنيثٍ خُتِمْ"، إمّا لأنّ مؤنثَه فَعْلَى كسَكْرَان، وغَضْبَان، ونَدْمَان مِنَ النّدم، وهذا متفقٌ على منعِ صرفه، وإمّا لأنّه لا مؤنثَ له، نحو: لَحْيان لكبير اللحية، وهذا فيه خلاف والصّحيح منع صرفه أيضًا؛ لأنّه وإنْ لم يكنْ له فَعْلَى وجودًا فله فَعْلَى تقديرًا، لأنّا لو فرضنا له مؤنثًا لكانَ فَعْلى أوْلى به من فَعْلَانَة؛ لأنّ بابَ فَعْلَان فَعْلَى أوسع من باب فَعْلَان فَعْلَانَة"[90].

إنّ ما كانَ على وزن (فَعْلَان) مِنَ الصّفاتِ التي مؤنثها (فَعْلَى) فإنّه لا ينصرفُ في معرفةٍ ولا نكرةٍ ، وذلك نحو: عَطْشَان وسَكْرَان وشبههما، وقد بيّن ذلك سيبويه بقوله: "لأنّهم جعلوا النونَ حيثُ جاءتْ بعد ألف كألف حَمْرَاء لأنّها على مثالها في عدّة الحروف والتّحرك والسّكون، وهاتانِ الزائدتانِ قد اختصّ بهما المذكر ولا تلحقهُ علامة التأنيث كما أنّ حَمْرَاء لم تؤنثْ على بناء المذكر"[91].

ورودتْ بعضُ الألفاظِ على وزن" فَعْلَان" لازمتِ التّذكير وذلك نحو (لَحْيَان، ورَحْمَان) فهذه صفات خاصة بالمذكر ولا يجوز أنْ نصفَ به الأنثى [92] وانقسمَ النّحويونَ في إعراب هذه الصفات على قسمين:

القسم الأوّل: يصرفُ هذه الصفات لفقدِ (فَعْلَى) فيه إذ لا مؤنثَ له؛ لأنّ شرطَ منع الصرف عندهم فيما كان على زنةِ (فَعْلَان) أنْ لا يكون له مؤنث مِنْ لفظه على زنةِ (فَعْلَانَة) نحو: نَدْمَان- نَدْمَانة . سواء وجد له مؤنث على (فَعْلَى) أم لا[93].

القسم الثّاني : يمنعها من الصّرف على أساس وجود (فَعْلَى) تقديراً، وذلك لأنّهم يرونَ أنّ معناه غير لائق بمؤنث فلو فرضَ صرف العادة بوجود معناهُ للمرأة لكانَ إلحاقه ببابِ (سَكْرَان) أوْلى من إلحاقه ببابِ (سيفان)[94]، وصحّحه الأشموني فهو يوافقُ من ذهبَ إلى أنَّ له مؤنث بالتّقدير ويرى أنّه لو قدّرنا له مؤنثاً لجعلناه على (فَعْلَى)، معلّلاً بأنَّ باب (فَعْلَان- فَعْلَى) أوسع في الاستعمال من (فَعْلَان –فَعْلَانة).

المسألة الرابعة: "مَعْ " الساكنة العين بين الاسمية والحرفية .

قال الأشموني: " وزعمَ سيبويه أنّ تسكينَ العين ضرورة، وليس كذلك، بل هي لغة ربيعة وغنم، فإنّها مبنية عندهم على السّكون، وزعمَ بعضُهم أنّ السّاكنةَ العينِ حرفٌ، وادّعى النّحاسُ الإجماع عليه، وهو فاسدٌ، والصّحيح أنّها باقيةٌ على اسميتها كما أشعرَ به كلام الناظم. هذا حكمها إذا اتصلَ بها متحركٌ ونقل فيها "فتح وكسر لسكون يتصلُ بها، نحو: "مَعَ القَوم"، فالفتح طلبًا للخفة، والكسر على الأصل في التقاء الساكنين" [95].

نقدَ الأشموني رأي سيبويه ذاهباً إلى أنّ تسكينَ عين (مَع) ليست ضرورة بل هي لغة ربيعة وغنم ، كما نقدَ فيما ذهب إليه أبو جعفر النّحاس بأنّ (معْ) حرف وحكمَ عليه بفساد رأيه، وصحّح الأشموني كوْن (مع) اسماً سواء أكانتْ مفتوحةَ العين أم ساكنة.

إنّ الأشموني كان على الصوابِ حين رجّح اسميتها سواء سُكِنَتْ عينهُ أم فُتِحَت وذلك لدليلين:

الأوّل: دخول التنوينِ عليها فتخرجُ عن الظرفيةِ وتُنصبُ على الحالِ بمعنى: جميعًا، نحو: "جاءَ الزيدانِ مَعًا".

الثّاني: دخول حرف حرف الجر عليها[96]، وهاتانِ العلامتانِ كلتاهما من خصائص الاسم .

المسألة الخامسة: ماحكم نداء الضمير؟

قال الأشموني منهاً: " أُفْهِم كلامه جواز نداء المضمر، والصّحيح منعهُ مُطلقًا وشذّ نحو: "يا إيّاكَ قد كُفيتك" وقوله من الرجز:

يَا أَبْجَرَ ابْنَ أَبْجَرٍ يَا أَنْتَا "أنتَ الذي طلقتَ عامَ جعتا[97]" "[98].

اختلفَ النّحويون في نداء الضّمائر فذهبَ أكثرُ النّحويينَ إلى أنّ نداء ضمير المخاطب شاذ، ونبّه على ذلك جماعةٌ مِنَ النّحويين ومِنْهم سيبويه بقوله: " زعمَ الخليل – رحمهُ الله-أنّه سمعَ بعض العرب يقول: ياأنتَ ، فزعمَ أنّهم جعلوهُ موضع المفرد، إنْ شئتَ قُلتَ (يا) فكانَ بمنزلةِ يا زيدُ. ثُمّ تقولُ إيّايك أي إيّاك أعني هذا قول الخليل – رحمهُ الله-في الوجهين" [99].

وذهبَ ابنُ عصفور(669هـ) إلى أنّه من ضروراتِ الشّعرِ[100].

وجوّز عبد القادر البغدادي(ت1093هـ) ذلك فقال :" إنّ المضمرَ لو وقعَ مُنادى جازَ نظراً إلى المظهر، فإنّ المظهرَ بصورةِ الرفعِ والضمير ضمير رفع "[101].

ونداء الضمير ممنوعٌ عند الأشموني وهو ما صَحّحَه مُطلقاً. وقد وضّحَ الصّبان(ت1206هـ) منع الأشموني لذلك بقوله : "قوله (والصحيح منعهُ مطلقاً) ظاهره أنّ الخلافَ جارٍ في مُطلقِ الضميرِ وليس كذلك بل الخلاف ضمير المخاطب فقط وامّا ضمير المخاطب والغائب فنداؤهما ممنوعٌ اتفاقاً فلا يُقال يا أنا، ولا يا

هو، ولا يرد أنّه سُمِع يا هو، يا مَنْ، لا هو، إلّا هو؛ لأنّ هو في مثله اسم للذاتِ العلية لا ضمير" [102].

يتبينُ لنا مِنْ خلال هذه الأدلّة أنّ سياقَ اللغةِ الرصين يرفضُ مثل هذا الأسلوب في الكلامِ الفصيحِ فلا يُنادى الضمير وما وردَ من ذلك فهو شاذٌّ ولا يُقاسُ عليه كما هو مذهب أكثرِ النّحويينَ ووافقهم الأشموني.

المسألة السادسة : هل يجوزُ عملُ اسم الفاعل إذا أُريدَ بهِ الماضي؟

ذكرَ الأشموني شروطَ عمل اسم الفاعل قائلاً: " بأنْ كانَ بمعنى الحال أو الاستقبالِ؛ لأنّه إنّما عملَ حملًا على المضارع. وهو كذلك... ولي مَا يقربه مِنَ الفعليةِ: بأنْ ولي "استفهاماً" ملفوظًا به نحو: "أضاربٌ زيدٌ عمرًا"؟... أو مقدّراً نحو: "مهين زيدٌ عمرًا أم مكرمه"؟ "أوحرف ندا" نحو: "يا طالعًا جبلًا"، والصّواب أنّ النداء ليس من ذلك، والمسوغ إنّما هو الاعتمادُ على الموصوفِ المقدرِ، والتّقدير: "يا رجلًا طالعًا جبلًا "أو نفيًا"، نحو: "ما ضاربٌ زيدٌ عمرًا" "أو جا صفةً" إمّا لمذكورٍ، نحو: "مررْتُ برجلٍ قائلٍ بعيرًا"، ومنه الحال، نحو: "جاء زيد راكبًا فرسًا"، أو محذوف، "أو مسنداً" لمبتدأ أو لما أصله المبتدأ، نحو: "زيد مُكرِمٌ عمرًا"، و "إنّ زيدًا مُكرِمٌ عمرًا"[103].

يعملُ اسمُ الفاعل عملَ فعله متعدياً ولازماً [104] ، وهو فرعٌ مِنَ الفعل في العمل، ونشأ خلافٌ بينَ النّحاةِ في عملِ اسم الفاعلِ ومنشأ الخلاف هو حملُ اسم الفاعل عل الفعل لفظاً ومعنى؛ لأنّ طائفةً مِنَ النّحاة تأخذ بجريان اسم الفاعل على الفعل في اللفظ والمعنى، وطائفة أخرى تأخذُ بجريانه في المعنى دون اللفظ، وترتب على هذا الخلاف خلافٌ في الفروع ، وأكثر النّحاة يعولونَ على المجاراة اللفظية والمعنوية.

قال سيبويه: "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذى جَرَى مَجرى الفِعل المضارع ... قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعنى وعملُه مثلُ هذا يَضْرِبُ زيداً " غداً "[105].

وأشار ابنُ يعيش(ت646ه) إلى: "أنّ اسمَ الفاعل إذا أُريدَ به الحال والاستقبال يعملُ عملَ الفعل إذا كانَ منوناً أو فيه الألف واللام؛ لأنّ التنوينَ مانعٌ من الإضافة، والّلام تعاقب الإضافة فتقول مع التنوين: زيدٌ ضاربٌ غلامَه عمْراً، وتقول: هذا الضاربُ زيداً"[106].

ومقتضى ذلك أنّ النّحاةَ يذهبون إلى أنّ اسمَ الفاعل يعملُ إذا دلّ على الحال والاستقبال ولا يعملُ إذا كان ماضياً خلافاً للكسائي(ت286ه) [107] الذي استدلّ بقوله تعالى:﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾[108].

ووافقَ الأشموني النّحاة وذهبَ إلى أنّ اسمَ الفاعل يعملُ بالشّرطين وإذا تخلّفَ أحدُهما لم يعملْ ونقد ماذهبَ إليه الكسائي كما وردّ عليه حجته لأنّ هذه الآية على حكاية الحال، ومعنى الآية يبسطُ ذِرَاعَيه بدليل قوله: ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾[109] ولم يقل (وقلّبناهم) [110].

المطلب الثّاني: المَسَائل الصّرفية

المسألة الأوّلى : ماحكمُ بناء الفعل الثلاثي المضعف المدغم للمجهول؟

قال الأشموني: "ما لباعٍ" ونحوه من جوازِ الضّم والكسر والإشمام "قد يَرَى لنحو حبّ" و"ردّ"، مِنْ فعل ثلاثي مضاعف مدغم، لكن الأفصح هنا الضّم"[111]

للفعلِ الثلاثي المضعف العين المبني للمجهول ثلاثة أوجه :

1- إخلاصُ الضّم نحو شُدّ، و رُدّ، وهي اللغةُ الأكثر.

2- الإشمام وهو ضمُ الأوّل وكسره، إلّا أنّ الكسرةَ هنا داخلة على الضّمة؛ لأنّ في اللغة الضمةَ أفشى

3- إخلاص الكسر نحو ردّ ، وشِدّ وهو قليل [112] .

قال سيبويه: " اعلم أنّ لغةً للعرب مطردةً يجري فيها فُعِل من رَدَدْتُ مجرى فُعِل مِنْ قُلت، وذلك قولهم: قد ردّ وهِدّ ... لمّا أسكنوا العين ألقوا حركتها على الفاء، كما فُعِل ذلك في جِئتُ وبِعتُ. ولم يفعلوا ذلك في فَعِل نحو عَضَّ وصَبّ كراهية الالتباس، كما كره الالتباس في فَعِل وفُعِل مِنْ بابِ بِعْتُ. وقد قالَ قومٌ: قد ردّ، فأمالوا الفاء ليعلموا أنّ بعدَ الراء كسرة قد ذهبتْ" [113].

وذهبَ سيبويه إلى أنّ الأجودَ والأكثرَ إخلاص الضّم [114].

وأجازَ الأشموني الأوجه الثلاث والأفصح عنده الضّم ونقدَ مُصَحِحاً من قال بعدم جواز غيره: " الأفصح هنا الضّم، حتى قالَ بعضُهم: لا يجوزُ غيره، والصّحيح الجواز"[115]

وأجازهُ محتكماً إلى السّماعِ قائلاً : فقد قرأ علقمة: "رِدَّتْ إِلَيْنَا"، "وَلَوْ رِدُّوا" [116] .

المسألة الثّانية : هل (الهاء) من حروف الزيادة ؟

قالَ الأشموني : "الهاء مِنْ حروفِ الزّيادةِ ... إلّا أنّ زيادتَها قليلة في غيرِ الوقفِ، ولم تطردْ إلّا في الوقفِ على ما الاستفهامية مجرورة، نحو: "لِمَهْ"، وعلى الفعلِ المحذوفِ اللام جزماً أو وقفاً، وعلى كل مبني على حركةٍ لازمةٍ .... وهي واجبةٌ في بعضِ ذلك، وجائزة في بعضه... وأنكرَ المبرد زيادتها، وقالَ: إنّها إنّما تلحقُ في الوقف بعد تمام الكلمة للبيان، كما في نحو: ﴿ مَالِيَهْۚ ﴾ [117] ، و"يا زيداه" وللإمكان، كما في نحو: "دَعه، وقه" ... فهي كالتنوين وباء الجر

والصّحيح أنّها من حروف الزيادة وإنْ كانتْ زيادتها قليلة، والدّليل على ذلك قولهم في أمّات: أُمَّهات ، ووزنه فعلهات؛ لأنّهُ جمع أُمّ "[118]

ذكرَ ابنُ جني أنّ المبردَ ذهبَ إلى أنّ الهاءَ تُزادُ لبيان الحركة إذْ قالَ: " أمّا أبو العباس المبرد فكانَ يخرج الهاء من حروف الزّيادة، ويذهب إلى أنّها إنّما تلحقُ للوقفِ في نحو اخْشه، وارْمِه، وهنه، ولكنّه وتأتي بعد تمامِ الكلمة. وهذا مخالفة منه للجماعةِ وغير مرضي عندنا؛ وذلك لأنّها قامتْ على صحة زيادة الهاء في غير ما ذكرهُ أبو العباس، فمّما زيدتْ فيه الهاء قولهم (أُمَّهات) والهاء زائدة؛ لأنّه بمعنى الأم والواحدة (أُمَهة)"[119] .

وبالرجوعِ الى كتاب المقتضب نجدُ أنّ المبردَ صرّح أيضاً بزيادة الهاء في أُمَّهات قائلاً: " فأمّا أُمَّهات فإنّها زائده، لأنّها مِنْ حروف الزوائد، تُزاد لبيان الحركة في غير هذا الموضع فزيدتْ ، ولو قلتَ أمّات لكان هذا على الأصلِ، ولكن أكثر ما يُستعملُ أمّهات في الأنسِ، وأمّات في البهائم ، فكأنّها زيدتْ للفرق" [120].

إنّ الهاءَ في كلمةِ (أمّهات) زائدة، لسقوطها في المفرد (أُم) بينة الأمومة ، وهو رأي الجمهور [121]

وعندّ الخليل الهاء أصلية لأنّها تُردُ إلى أصلِ تأسيسها إذا صُغِرتْ فنقول: أُمَيْهة، ومَنْ قالَ أُمَيْمة فإنّه صغّرها على لفظها [122].

وأجازَ ابنُ السّراج(ت 316هـ)أن تكونَ أصليةً أيضاً قائلاً: " فأمّا أُمَّهات فوزنها (فعلهات) يدلكَ على ذلك أنّهم يقولون(أمّ وأمّهات) فيجيئون في الجمع بما لم يكنْ في الواحد. وقد حكى الأخفشُ على جهة الشّذوذ أنّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ (أمّهة) فإن كانَ هذا صحيحاً فإنّه جعلها (فُعلة) وألحقها بجُخْدَب ومَنْ لم يعترفْ بجُخْدَب ولم يثبت عندهُ أنّ في كلامِ العربِ (فُعْلَلا) وجبَ عليه أنْ يقولَ (أُمَّهة) فُعْلَهة. كما قالَ إنّ جُندباً فُنْعلٌ ولم يقل : فُعْلل"[123].

وذهبَ الأشموني إلى أنّ الهاءَ من حروفِ الزّيادةِ ، ولكن زيادتها قليلة واستدلّ على ذلك بلفظ (أُمَّهات) ونقدَ ما ذهبَ إليه ابنُ السّراج بأنّ الهاءَ في (أُمَّهات) يجوزُ أنْ تكونَ أصليةً، واصفاً رأيه بالضعيف قائلاً:" وأجازَ ابنُ السّراج أنْ تكونَ أصليةً، وتكون فعله مثل قبرة أبهة، وما ذهبَ إليه ابنُ السّراج ضعيفٌ؛ لأنّهُ خلافُ الظاهرِ"[124].

المسألة الثالثة : هل تكونُ الواو زائدة إذا وقعتْ أوّلاً في بنية الكلمة؟

قال الأشموني منبهاً: " ذهبَ الجمهورُ أنّ الواوَ لا تُزادُ أولًا، قيل: لثقلها، وقيلَ: لأنّها إنْ زيدتْ مضمومة اطّرد همزها، أو مكسورة فكذلك، وإنْ كانَ همز المكسورة أقل، أو مفتوحة فيتطرّقُ إليها الهمز؛ لأنّ الاسمَ يُضمُ أوّله في التّصغير، والفعل يُضمُ أوّله عند بنائه للمفعول؛ فلما كانتْ زيادتها أوّلاً تؤدي إلى قلبها همزة رفضوه؛ لأنّ قلبَها همزة قد يُوقِعُ في اللّبس، وزعمَ قومٌ أنّ واو "ورِنْتَلْ" زائدة على سبيل النُّدورِ؛ لأنّ الواوَ لا تكونُ أصلاً في بناتِ الأربعةِ، وهو ضعيفٌ؛ لأنّهُ يؤدي إلى بناء "وفِنْعَلْ" وهو مفقودٌ، والصّحيح أنّ الواو أصلية، وأنّ اللامَ زائدة مثلها في "فَحْجَل" بمعنى: فَحَج، "وهَدْمَل" بمعنى: هَدم؛ فإنّ لزيادة اللام آخراً نظائر، بخلاف زيادة الواو أولًا" [125].

نسبَ ابنُ هشام مصطلحَ الواو الزّائدة إلى الكوفيينَ والأخفش وغيره [126].

تُزادُ الواو بثلاثةِ شروط هي:

1- أنْ يصحبَ الواو أكثر من أصلينِ نحو: كَوْثَر، جَوْهَر.

2- ألّا تكونَ الكلمةُ التي هما فيها مِنْ بابِ (سِمْسِم) الرّباعي المضعف .

3- ألّا تتصدر الواو مطلقاً. قالَ ابنُ جني: "والواو كذلك، أي كالياء ،إلّا أنّ الواو لا تُزادُ أوّلاً البتة" [127] ، وذلك لأنّها لو زيدتْ أوّلاً مضمومة لاطّردَ فيها قلبها همزة نحو: (أُقّتِتْ) في قوله تعالى:

﴿ وَإِذَا ٱلرُّسُلُ أُقِّتَتْ ﴾ [128]

وضعّفَ الأشموني القائلينَ بأنّ الواوَ في (ورِنْتَلْ) زائدة؛ لأنّ الاستقراءَ يدلّ على أنّ الواوَ فيه أصلية واللام زائدة؛ لأنّهُ لو قدّرنا الواوَ زائدة لكانَ وزنهُ (وفِنْعَلْ) وهو بناءٌ مفقودٌ في الكلام.

المسألة الرابعة: ما حكم إبدال الهمزة واواً أو ياءاً؟

قالَ الأشموني: "شذّ جعل الهمزة واواً فيما لامهُ ياء، وذلك قولهم في هَدَايا: هَدَاوي، وفيما لامهُ واو أُعِلتْ في الواحدِ، وذلك قولهم في مَطَايا: مَطَاوي، وقاسَ الأخفشُ على هَدَاوي، وهو ضعيفٌ؛ إذ لم يُنقلْ منه إلّا هذهِ اللفظة"[129]

ضعّفَ الأشموني ما ذهبَ إليه الأخفشُ في جواز إبدال (الهمزة) واواً أو ياءً قياساً على هَدَاوي (هَدَاءي) ؛ لأنّ ما اختارهُ الأخفشُ مخالف للسّماع؛ لأنّ ما جاءَ من هَدَاوي جمع هَدِية شاذّ لا يُقاسُ عليهِ .

الخاتمة

1- اختطّ الأشموني لنفسه منهجاً في نقدهِ اللغوي وكانَ منهجهُ موضوعيّاً بعيداً عن التّعصبِ لمذهبٍ معينٍ، واتّسمَ خلقهُ النّقدي بالابتعادِ عن الذمّ والتّهكم وظهرَ ذلكَ مِنْ خلالِ المصطلحاتِ النّقديةِ التي استعملها في نقدهِ فلم ترقَ إلى مستوى الإساءة أو الفحش وتخصّ النّص المراد نقده.

2- إنّ منهجهُ في النَّقد غير مستقر، فتارة يذكرُ أسماءَ مَنْ ينقدهم ، وتارة أخرى يتحرّجُ من ذكرِ أسماء الذين ينقدهم ويكتفي بذكرِ عباراتٍ مثل: (زعمَ بعضُهم) ، و(قِيلَ) وغيرها من العباراتِ.

3- مِنَ النَّقدِ في شرحِ الأشموني ما كانَ قائماً على (الإصلاح اللغوي) وظهرَ ذلك مِنْ خلالِ استعمالِ ألفاظ لهذا الغرض ، مثل (فاسدٌ) ، (غَلَط) .

4- اتَّسمَ نقدهُ بالتّنوعِ فتارة كانَ نقدُه انفراديّاً أي يذكرُ صفةً من صفاتِ النَّقد دونْ أنْ يذكرَ ضدَها ، وتارةً أخرى كانَ مزدوجاً بنوعيهِ المؤتلف والمختلف، فالمؤتلف قائم على أمرينِ غير مختلفينِ في الحُكم والصفةِ وظهرَ ذلك مِنْ خلالِ استعمالهِ مصطلح الأجْود. وامّا المختلف فيكونُ مقبولاً من جانبٍ ومرفوضاً من جانبٍ آخر.

5- تنوعتْ أحكامهُ النّقدية بينَ تَرْجِيحٍ ، وتَضْعِيفٍ ، وتَخْطِئةٍ ، وتَصْوِيبٍ.

6- احتجَّ الأشموني بأصول النّحو في نقدهِ المسائلَ النّحوية، ولكن السّماع هو الأكثرُ استعمالاً.

7- ظهرَ لنا أنّ تحليلاتِه النّقديةَ للمسائل النّحويةِ أكثرُ مِنْ تحليلاتهِ للمسائل الصّرفيةِ.

الهوامش

1- كتاب العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري (ت: 170هـ)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، د.ت، د.ط : 118/5.

2- النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري، نعمة رحيم العزاوي ، منشورات وزارة الثقافة والفنون، بغداد ، ط1، 1978: 23.

3- مقالات في تاريخ النقد الأدبي، د. داود سلوم، دار رشيد للنشر ، بغداد، ط1، 1981م : 17.

4- النقد النحوي عند ابن هشام في أوضح المسالك ، د.صبيحة حسن طعيس ، ود. سلام حسين ، مجلة كلية التربية الأساسية - جامعة المستنصرية ، العدد الثامن والستون ، 2011م: 30.

5- الإقتراح في أصول النّحو وجدله، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ)، حققه وشرحه: د. محمود فجال، وسمى شرحه (الإصباح في شرح الاقتراح)، الناشر: دار القلم، دمشق، ط1، 1409هـ - 1989 م : 152.

6- يُنظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، محمد حسين آل ياسين، دار مكتبة الحياة ، بيروت – لبنان، ط1، 1400هـ - 1980م: 342-344.

7- يُنظر: الإقتراح في أصول النّحو وجدله: 67.

8- تقويم الأدلة في أصول الفقه ، أبي زيد عبيد الله بن عمر بن عيسى الدبوسي الحنفي (ت430هـ) ، حققه: الشيخ خليل محيي الدين الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، 1971م: 20.

9- الحجر: 39.

10- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت: 900هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، ط1، 1419هـ - 1998م :340/2.

11- يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيّان الأندلسي(ت745هـ)، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط1، 1418 هـ - 1998 م: 1956/4.

12- يُنظر: شرح التسهيل تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي الجياني ، أبو عبد الله جمال الدين (ت672هـ)، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، ود. محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر، ط1، 1410هـ-1990م : 296/3، شرح الأشموني: 340/2.

13- يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك :340/2.

14- يونس: 99.

15- يُنظر: تلقيح الفهوم في تنقيح صيغ العموم ، للحافظ صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي الدمشقي (ت761هـ) ، تحقيق: علي معوّض وعادل عبد الموجود، دار الأرقم بن أبي الأرقم ، بيروت – لبنان ، ط1، 1418هـ-1997 : 301.

16- يُنظر: همع الهوامع همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت: 911هـ) ، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية – مصر : 169/3، شرح التسهيل : 295/3.

17- الإقتراح: 67- 68.

18- يوسف : 31

19- يوسف: 31

20- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 528

21- يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت:

749هـ)، د. فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان ، ط1، 1413 هـ - 1992 م: 599، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 528.

22- يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 528

23- يوسف: 31

24- معاني القرآن وإعرابه، إبراهيم بن السري بن سهل، أبو إسحاق الزّجاج (ت: 311هـ)، المحقق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب – بيروت ، ط1، 1408 هـ - 1988م : 107/3.

25- يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 559- 561.

26-يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 528

27- يُنظر:الإيضاح في شرح المفصل، أبو عمر عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت646هـ)،تحقيق وتقديم الدكتور موسى بناي العليلي ، الناشر: وزارة الأوقاف – العراق ، 1402هـ-2004م :159/2.

28- يُنظر : شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النّحوي (ت686هـ)، تحقيق وتصحيح وتعليق: أ.د.يوسف حسن عمر ، الناشر: جامعة قار يونس- ليبيا، د.ط، 1395هـ-1975م : 123/2.

29- يُنظر: مغني اللبيب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (ت 761هـ) ، المحقق: د. مازن المبارك / محمد علي حمد الله ، الناشر: دار الفكر – دمشق ، ط6 ، 1985م: 165.

30- يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 1/ 528.

31- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ) ، الناشر: وزارة الأوقاف-المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، 1420هـ-1999م:341/1، شرح الأشموني: 528/1.

32- يُنظر: فقه اللغة العربية وخصائصها ، د.نادية رمضان انجار، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان، د.ط، 1971م :104.

33- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 2/ 126.

34- يُنظر: شرح التسهيل لابن مالك: 288/3.

35- يُنظر: همع الهوامع: 505/2

36-لم ينسب لقائل معين يُنظر: المقاصد النّحوية في شرح شواهد الألفية المشهور(شرح الشواهد الكبرى)، بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى العيني (ت:855هـ) ، تحقيق الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر وآخرون، ط1، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة القاهرة، 1431هـ-2010م: 3/ 1292، همع الهوامع : 2/ 506، شرح الأشموني: 288/3.

37- ينظر: الإغراب في جدل الإعراب، ابن الأنباري(ت577هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية ، 1957م: 45-46.

38-التعريفات، الشريف الجرجاني(816هـ) ، مكتبة لبنان – بيروت ، 1978. : 206.

39- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:224/1.

40- هود: 8.

41- ينظر: النهاية في شرح الكافية ، ابن الخباز النّحوي الموصلي (ت639هـ) ، دراسة وتحقيق : الدكتور عبد الجليل محمد عبد الجليل العبادي ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي – القاهرة ، 2009م : 1091/4.

42- يُنظر: الخصائص، أبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية، د.ت، د.ط.: 189/1.

43-يُنظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك ، ط1، 2002 : 138.

44-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:224/1

45-الإقتراح في أصول النحو وجدله :159.

46-الشاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1974م. : 126.

47- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 385/1.

48-يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب ، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت: 745 هـ) ، تحقيق وشرح ودراسة: رجب عثمان محمد: 2093/4.

49- المصدر نفسه والصفحة نفسها .

50-البسيط في شرح جمل الزّجاجي،، ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله القرش الأشبيلي السبتي(ت688هـ) ، المحقق : عياد بن عيد الثبيتي ، الناشر: دار الغرب الاسلامي ، 1407هـ-1986م، ط1 : 422/1.

51- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ، ابن الطراوة النّحوي ،(ت528هـ) ، تحقيق : حاتم صالح الضامن ، عالم الكتب، بيروت – لبنان ، ط2، 1416هـ، 1998م.: 38.

52-ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2093/4

53- يُنظر: شرح التسهيل : 163/2.

54- ينظر: البسيط في شرح جمل الزّجاجي : 416/1.

55- يُنظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب : 2093/4

56- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، أبو بشر، الملقب سيبويه (ت: 180هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408 هـ - 1988 م : 1/ 252.

57- المصدر نفسه : 55/4.

58- يُنظر: المصدر نفسه : 38/1.

59- همع الهوامع : 573/1 .

60- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:435/1.

61- المصدر نفسه : 63/1.

62- المصدر نفسه : 512/1.

63- المصدر نفسه 96/3.

64- المصدر نفسه: 41/1.

65- هذا البيت للشاعر ربيعة بن مقروم يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، ط1، 1427 هـ- 2007 م، : 135/1.

66- البيت منسوب لحسان بن ثابت رضي الله عنه ولم أجده في ديوانه بشرح الأستاذ :عبدأ مهنا ، دار اكتب العلمية بيروت – لبنان ،ط2، 1414هـ-1994م، يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية: 58/3.

67- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:54/2-55

68- لم ينسب لقائل معين يُنظر: شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية:1/ 448.

69- لنساء : 36.

70- الصافات : 99.

71- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 29/2-30.

72- المصدر نفسه : 263/1.

73- المصدر نفسه : 70/1

74- المصدر نفسه والصفحة نفسها

75- هذا صدر البيت وعجزه : وبدا الَّذِي كَانَت نوار أجنّت، يُنظر: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م: 195/4.

76- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 271/1.

77- المصدر نفسه والصفحة نفسها

78- المصدر نفسه: 63/2.

79- ينظر: الجنى الداني : 424/1- 426، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 98/3-100.

80- قائله كعب بن مالك الأنصاري ، ديوان كعب بن مالك ، تحقيق علي فاعور ، بيروت 1987م: 245، وينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 478/1.

81- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 99/3.

82- المصدر نفسه: 383/2.

83- المصدر نفسه : 384/3.

84- ينظر : كتاب الحلل في اصلاح الخلل من كتاب الجمل، ، لأبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت244-521هـ)، تحقيق : سعيد عبد الكريم السعودي : 119.

85- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسيّ (ت 377 هـ)، المحقق: د. حسن شاذلي فرهود (كلية الآداب - جامعة الرياض)، ط1، 1389 هـ - 1969 م: 289.

86- ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 384/2.

87- الانسا ن: 3.

88- التوبة :106.

89- يُنظر: كتاب الأزهية في علم الحروف ، علي بن محمد النحوي الهروي (ت415هـ)، تحقيق: عبد المعين الملوحي، ط 2 ،1413هـ-1993م: 139-140، معجم علوم العربية، محمد ألتونجي ، دار الجبل ، ط2، 2003 : 90-91.

90- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 136/3-137.

91- الكتاب : 215/3- 216، ويُنظر: المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمه ، القاهرة ، 1415هـ -1994م، ط2: 335/3.

92- يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 141/1.

93-يُنظر: همع الهوامع : 111/1.

94- ينظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 3/ 1439.

95- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 163/2

96- يُنظر: الجنى الداني في حروف المعاني: 306، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 162/1-164.

97- يُنسب هذا البيت إلى الأحوص الأنصاري ولم أجده في شعر الأحوص الأنصاري بجمع وتحقيق : عادل سليمان والدكتور شوقي ضيف ، الناشر مكتبة الخانجي بالقاهرة ط2، 1411هـ-1990م، نسبه إليه السيوطي في همع الهوامع: 45/2-46، وهو بلانسبة في الانصاف في مسائل الخلاف: 278، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت: 1093هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1418 هـ - 1997 م: 139/2.

98- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك:17/3.

99-الكتاب: 291/1.

100- يُنظر: شرح جمل الزّجاجي ، علي بن مؤمن بن محمد بن علي ابن عصفور الأشبيلي(669هـ)، تحقيق: فواز الشعار ، إشراف:الدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان ، ، ط1، 1419هـ-1998م: 184/2.

101- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب،: 2/ 139.

102- حاشية الصبان على شرح الأشموني ، أبو العرفان محمد بن علي اصبان الشافعي (ت1206هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعيد ، المكتبة التوفيقية: 200/3.

103- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 215/2-216.

104- ينظر: المصدر نفسه: 215/2.

105- الكتاب : 64/1.

106- شرح المفصل للزمخشري، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت: 643هـ) قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط1، 1422 هـ - 2001 م: 4/ 84.

107- يُنظر: شرح الرضي لكافية ابن الحاجب : 416/3-418، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، ابن عقيل عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي الهمداني المصري (ت: 769هـ)، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: دار التراث - القاهرة، دار مصر للطباعة ، سعيد جودة السحار وشركاؤه، ط20، 1400 هـ - 1980 م : 82/2.

108- الكهف : 18.

109- الكهف : 18.

110- يُنظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 216/2.

111- يُنظر: المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 345/1، الفعل المبني للمجهول في اللغة العربية ، د. أيمن عبد الرزاق الشوا ، ط1، دمشق ، 1428هـ-2007م: 71-72.

112- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 417/1.

113- الكتاب : 423/4.

114- المصدر نفسه والصفحة نفسها.

115- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 417/1.

116- يُنظر: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، أحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الدمياطيّ، شهاب الدين الشهير بالبناء (ت: 1117هـ)، المحقق: أنس مهرة ، الناشر: دار الكتب العلمية – لبنان، ط3، 2006م - 1427هـ: 333، ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 417/1.

117- الحاقة: 28.

118- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : 70/4.

119- سرصناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت: 392هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، ط1، 1421هـ- 2000م: 215/2، ويُنظر: المقتضب: 17/3.

120- المقتضب: 169/3.

121- يُنظر: سر صناعة الإعراب: 215/2، المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي ت: 458هـ، المحقق:عبد الحميد هنداوي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1421 هـ - 2000 م: 575/10-576.

122-يُنظر: كتاب العين : 8/ 433 - 434 .

123- الأصول في النّحو، أبو بكر محمد بن السري بن سهل النّحوي المعروف بابن السّراج (ت: 316هـ) ، المحقق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة، لبنان – بيروت : 336/3.

124- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 70/4.

125- المصدر نفسه: 62/4.

126- يُنظر: مغني اللبيب : 473.

127- المنصف، أبو عثمان بن جني الموصلي ، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين –مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة – ط1، 1373هـ -1954م : 125/1.

128- المرسلات: 11.

129-شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: 94/4.